المؤتمر الجغرافي الخامس عشر

تحت عنوان

الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا

تنظيم واشراف :

قسم الجغرافيا بكلية الآداب - جامعة سرت

بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

هيأة التحرير

أ.د مفتاح علي دخيل

د. حسين مسعود أبومدينة

د.سميرة محمد العياطي

د. بشير عبدالله بشير

د. سليمان يحيى السبيعي

منشورات جامعة سرت

2020م

المؤتمر الجغرافي الخامس عشر

تحت عنوان

الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا

تنظيم واشراف:

قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة سرت

بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية

سرت 22 ديسمبر 2020م

هيأة التحرير

أ.د. مفتاح علي دخـــيل — د. حسين مسعود أبومدينة

د. سميرة محمد العياطي — د. بشـير عـــبدالله بشـــير

د. سليمان يحيى السبيعي

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد عبدالحفيظ الواسع

منشورات جامعة سرت

2020م

المؤتمر الجغرافي الخامس عشر

تحت عنوان

الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا

سرت 22 ديسمبر 2020م

تصميم الغلاف: أ. ابراهيم محمد فرج العماري

تصميم داخلي: د. حسين مسعود أبومدينة

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي جامعة سرت.

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لجامعة سرت

د. عبدالسلام محمد عبدالقادر
وكيل الشؤون العلمية لجامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

د. عبدالله محمد أمهلهل
الكاتب العام لجامعة سرت
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

أعضاء اللجنة التحضيرية

د. فرحة مفتاح عبدالله	د. حسين مسعود أبومدينة
د. سليمان يحيى السبيعي	د. حافظ عيسى خيرالله
د. أحمد علي أبومريم	د. بشير عبدالله بشير
أ. جمعة محمد الغناي	عبدالله أبوبكر القدافي

اللجنة العلمية

أ.د. مفتاح علي دخيل	رئيسا	د. سميرة محمد العياطي	مقررا
أ.د. ناجي عبدالله الزناتي	عضوا	أ.د. عبدالحميد بن خيال	عضوا
د. سليمان يحيى السبيعي	عضوا	د. حسين مسعود أبومدينة	عضوا
د. جبريل محمد امطول	عضوا	د. مصطفى منصور جهان	عضوا
د. عبدالقادر علي الغول	عضوا	د. محمود علي المبروك	عضوا
د. أبوبكر عبدالله الحبتي	عضوا	د. علي صالح علي	عضوا

لجنة تقنية المعلومات

م. محمود محمد البرق	م. وداد مصطفى اطبيقة
م. سفيان سالم الشعالي	علي مصطفى مكادة

اللجنة الإعلامية

مختار محمد الرماش	رئيسا	عبد الحليم مفتاح الشاطر	محررا
خالد جمعة أمهلهل	فني صوت	عبدالله نصر الدين اطبيقة	مصمم
مجدي ميلاد اعويدات	مصور		

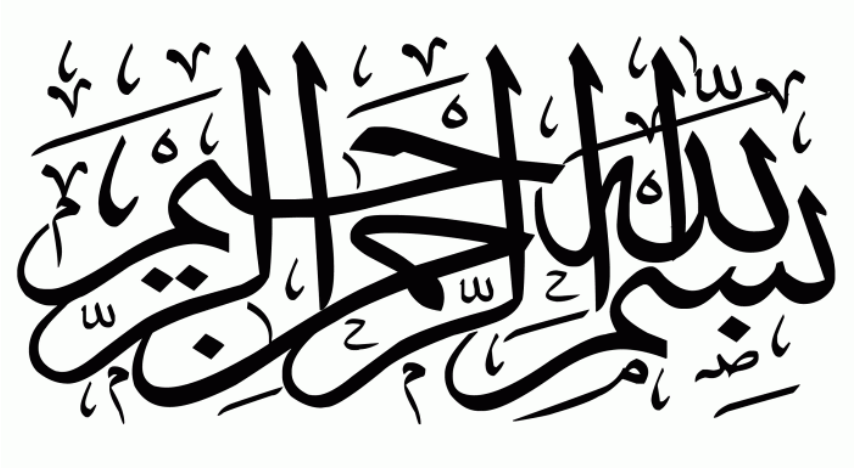
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	د – هـ
كلمة المشرف العام للجمعية الجغرافية الليبية	و – ز
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	ح – ط
دراسة تأثير التعرية المائيّة على الجلاميد الصخرية المتوضعة على المنحدرات المتاخمة للطريق الجبلي أبوغيلان بمنطقة القواسم. د. أبوالقاسم عبدالفتاح الأخضر د. مولـود علي برييش	35 – 1
عمليات التجوية والتعرية الرياحية والمائية على المنطقة الممتدة من وادي غنيمة الخمس إلى الدافنية زليتن . شمال غرب ليبيا. أ.محمود عبد الله علي عبد الله.	62 – 35
المياه الجوفية وظروف استغلالها في بلدية زليتن 2010 – 2019م د. محمَّد حميميد محمَّد	84 – 63
الآثار السلبية لاستنزاف المياه الجوفية في مدينة بني وليد دراسة في جغرافية المياه أ. مفتاح عمران محمد كلم	108 – 85
التعديات على شبكة المياه عائقاً أمام رفع كفاءة خدمة مياه الشرب بمدينة بني وليد. د. ضو أحمد الشندولي	130 –109
التحليل الجيومورفولوجي للخصائص المورفومترية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (دراسة حالة وادي تماسلة في ليبيا). د. عيسى علي بحر	166 – 131
التحليل الموفومترية لأودية حوض بلطة الرملة في جنوب الجبل الأخضر باستخدام تقنيات GIS د. محمود الصديق التواتي	198 – 167
حوض وادي السهل الغربي بهضبة البطنان، دراسة جيومورفولوجية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. د. محمود على المبروك صالح د. سليمان يحيى السبيعي	245 – 199

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
اتجاهات التغير في كميات الأمطار بشمال شرقي ليبيا خلال الفترة (1961- 2010م) د. جمعة أرحومة جمعة الجالي	320 - 301
أثر التغير المناخي على كثافة الغطاء النباتي الطبيعي في محمية مسلاتة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية د. جمعة علي المليان د. رجب فرج اقنيبر د. عبد اللطيف بشير الديب	288 - 265
دراسة الاختلاف في التهاطل المطري وأثره على مياه الأحواض الجوفية بمنطقة الساحل الليبي أ. حسن عبد الكريم حسن النوح	312 - 289
تأثير الحروب على النسيج السكاني والعمراني للمدن (مدينة سرت أنموذجا) د. بشير عبد الله بشير	334 - 313
التغير في التركيب السكاني في إقليم خليج سرت التخطيطي خلال الفترة (1973- 2012م)، دراسة في جغرافية السكان أ. برنية سالم محمد	364 - 335
تطور مؤشرات التركيب العمري والنوعي للسكان في ليبيا خلال الفترة (1954- 2012م)، دراسة في جغرافية السكان د. سليمان أبوشناف علي ابريط الله	394 - 365
الجهود الليبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية د. علي عياد الكبير	422 - 395
التحليل المكاني لتوزيع مدارس التعليم الأساسي بمنطقة ترهونة أ.أحمد محمد السائح	460 - 423
التحليل المكاني للمساجد في مدينة سبها أ. وفاء محمد عطية شخنوب	480 - 461
دور نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط السياحي، دراسة تطبيقية على منطقة بني وليد أ.عقيلة سعد ميلاد محمد	500 - 481

المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
مقومات الجذب السياحي بمنطقة بني وليد ومعوقاته د.أبوالقاسم محمد القاضي	524 - 501
التخطيط المكاني للخدمات الصحية في بلدية أبو سليم باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية فجرة محمود مطر	552 - 525
الظروف الجغرافية وانعكاسها على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية (دراسة جغرافية لنماذج الإدارة المحلية في بعض الدول العربية) د. عبد السلام محمد الحاج	580 - 553
مساهمة مشروع الكفرة الإنتاجي في الأمن الغذائي الوطني د. مهدي سالم عمر القمي د. أسامة محي الدين خليل الريح	598 - 581
استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في مراقبة النباتات الطبيعية والغابات كأساس للتنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على المنطقة الشمالية الغربية من سهل الجفارة) د. علي منصور علي سعد د. سالم محمد أبوغلىلىشة	616 - 599
تربية النحل في منطقة بني وليد، دراسة في جغرافية الزراعة د. ميلاد محمد عمر عبد العزيز البرغوثي	646 - 617
واقع وآفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في مدينة سرت د. محمد المهدي شقلوف د.أحمد محمد ابوغالية	674 - 647
بناء أنموذج إحصائي يفسر العلاقة بين درجات الحرارة واستهلاك الكهرباء في مدينة بنغازي د. عادل محمد الشركسي أ. زاهية محمد بوزقية	696 - 675
رصد وتقييم المخاطر بالموقع الأثري جولايا (أبو نجيم) 2009 – 2019م باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. د. مفتاح أحمد الحداد د. مصباح علي اسمية	728 - 697

كلمة السيد رئيس جامعة سرت

بسم الله الرحمن الرحيم

دأبت جامعة سرت منذ تأسيسها على الاهتمام بالمؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل، إيماناً منها بأهمية هذه المناشط العملية التعليمية التقليدية، وذلك لتوجيه الطلاب للبحث العلمي وحثهم عليه من خلال حضور هذه الفعاليات، والمشاركة فيها، ومتابعتها، وقد سبق أن خصصت الجامعة الجمعية الجغرافية الليبية بمؤتمرين الخامس خلال الفترة من 19-22 مايو 1998م تحت شعار **"التطور التنموي الأراضي والمدن والسكان في ليبيا"**، والرابع عشر خلال الفترة من 1-3 أكتوبر 2013م تحت عنوان **"جغرافية خليج سرت وإمكانياته التنموية"** ، ونشرت الجامعة كل بحوثه التي أجازتها اللجنة العلمية، التي شكلتها الجامعة بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية، وعرضت فيها عديد البحوث العلمية في مختلف فروع الجغرافيا، التي كان لها الأثر البالغ في إثراء البحث العلمي، وتوجيه اهتمام الباحثين إلى عديد المشاكل البحثية التي اعتمدت على تحليل البيانات، والمعلومات الميدانية، والمكتبية للوصول إلى حلول تسهم في التنمية المحلية والوطنية.

والجا معة إذ تَشكُر الجمعية الجغرافية الليبية، على اختيارها جامعة سرت للمرة الثالثة لعقد المؤتمر الخامس عشر في 22 ديسمبر 2020م، الذي كان عنوانه **"الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية في ليبيا"** احتوى على عديد البحوث التي شَملت الجوانب الطبيعية، والبشرية، ودراسة الموارد التي يجب أن يخطط لها، للشروع في تنمية محلية ووطنية، تسهم في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، بشكل مثالي يهدف إلى الحفاظ على الموارد وتلْبية حاجات الأجيال الحالية، والقادمة، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

إنَّ الدور الذي تلعبه الجمعيات العلمية هام جداً في حشد الباحثين، والخبراء، وإقحامهم في البحث العلمي، والأخذ بيد صغار الباحثين، وإرشادهم إلى أُصول البحث العلمي وتطبيقاته المختلفة في كافة العلوم، بالتعاون مع الجامعات، التي تعد بيت خبره

وحاضنة لكل الباحثين، والخبراء وجمعياتهم العلمية، التي من بينها الجمعية الجغرافية الليبية التي نعتز بالشراكة معها والتعاون في كل المجالات.

وفي الوقت الذي ننشر فيه أكثر من ستة وعشرون بحثا علمياً بالاشتراك مع الجمعية الجغرافية يحذونا الأمل في أن تجد هذه البحوث طريقها للتنفيذ، من خلال أدوات التنفيذ المحلية والوطنية التي يجب أن تكون في مستوى المسئولية، من خلال تبني طموحات السكان وتطلعاتهم المستقبلية عن طريق التنمية، وذلك بالتخطيط السليم، والجيد الذي يتفهم الواقع، ويستشرق المستقبل وفق معطيات علمية مبنية على بيانات موثوق بها، و أدوات بحث علمي متطورة تواكب العصر.

نشكر اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الليبية، وفرعها بالمنطقة الوسطى، واللجنة العلمية واللجنة التحضيرية للمؤتمر، وكافة الجهات التي أسهمت في الإعداد لهذا المؤتمر العلمي، إلى أن اكتمل بنشر بحوثه العلمية في العدد الخامس لمجلة الجمعية الجغرافية الليبية وفق الأصول العلمية المتعرف عليها .

وفقكم الله ونتمنى التوفيق ودوام الصحة والعافية للجميع، وخدمة بلادنا العزيزة في كافة المجالات .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. أحمد فرج محجوب

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس الجمعية الجُغرافية الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمُرسلين

يسر الجمعية الجغرافية الليبية أن تضع بين أيدي القارئ الكريم أعمال بحوث المؤتمر الجغرافي الخامس عشر، الذي عقد في رحاب جامعة سرت يوم 2020/12/22م. وحتى لا يمضي الوقت سدى، ولا يضيع حق الباحث من دون أن يرى عصارة ذهنه منشورة ومطبوعة وموزعة في هكذا صفحات علمية فقد اتُّفق مع جامعة سرت على أن تَنشر هذه البحوث إلكترونيا.

إن الجمعية الجغرافية الليبية (**عميد الجمعيات العلمية في ليبيا**) إيماناً والتزاما منها بدورها الطليعي الذي تضطلع به، تحتاج إلى حشد أوفر نصيبا من الاهتمام، لما يعول عليها في ربط الدراسات بالحياة العملية من خلال البحوث الجغرافية المتخصصة التي تترجم طُموحاتنا العلمية المكملة والضرورية لمواكبة التطور والتكيف مع عالم اليوم المتميز بالتقدم الهائل في شتى فروع ومجالات العلم والمعرفة والتقنية، وهو بلا شك دور قيادي يستوجب إيجاد الترابط بين العلوم والتقنية، وأن تُحول الدراسات النظرية إلى مهارات تطبيقية، مع النزوع إلى الإبداع والتعلق بالقيم والمثل العليا. وفي ذلك تمكين للحضارة الإنسانية من الثراء والخصوبة والتنوع.

هذا وتجتاز الجمعية الجغرافية الليبية في السنوات الأخيرة مرحلة من أصعب وأدق المراحل التي مرت بها منذ تأسيسها، وذلك انعكاسا لما تمر به بلادنا الحبيبة من أزمات ومشكلات مصدرها إما الداخل أو الخارج. الأمل في الدعاء إلى الله جل جلاله أن يغيِّر الحال إلى غد أفضل ليتمكن كُل ليبي وليبية ومقيم من العيش في رغد وسعادة وأمن وحرية، لتكون ليبيا في بداية هذا القرن جاذبة للمستثمر لقبض الريع، لا لقبض الريح كما قدر لها في بدايات القرن الماضي أن تكون جاذبة للمستعمر لا المستثمر.

تأثرت الجمعية الجغرافية الليبية (**عميد الجمعيات العلمية في ليبيا**) أيما تأثير سلبي بما وصلت إليه أمور البلاد شأنها في ذلك شأن المؤسسات والهيئات والجمعيات الليبية المناظرة،

ولكنها واصلت مسيرتها في دروب غير ممهدة وطُرق غير معبدة للوصول إلى حل كُل المشكلات التي وقفت وقد تقف حائلاً دون تطبيق ما أعدته من برامج محسوبة زمناً وكماً وكيفاً، وذلك بفضل الله ثم بعزيمة مجلس الإدارة الرشيدة، وتصميم أعضاء الجمعية من الجغرافيين أصحاب القدح المعلا الذين هم كالغيث أينما وقع نفع.

إن طموح الجمعية الجغرافية الليبية لا يتوقف، فالمحاولات جارية لمواصلة النشاطات العلمية والمؤتمرات الجغرافية المعتادة والتي يشتاق الجغرافي إلى أن يلتئم فيها الشمل مجدداً وتتنوع فيها البحوث العلمية الهادفة، وتتجدد فيها المناقشات البحثية والملتقيات الجغرافية.

لا يفوت رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الجغرافية الليبية التوجّه بالشكر والامتنان المقرون بالعرفان إلى جامعة سرت بكافة كلياتها وإداراتها على استضافتها أعمال المؤتمر الجغرافي الخامس عشر، وهي الاستضافة الثالثة لأعمال هذه الجمعية، حيث استضافت الجامعة المؤتمر الخامس سنة 1998م والمؤتمر الرابع عشر سنة 2013م، وبذلك تتربع هذه الجامعة على قمة الجامعات الليبية التي استضافت المؤتمرات العلمية لهذه الجمعية، كما نتقدم بالشكر إلى جميع الملاك التدريسي في أقسام الجغرافيا في الجامعات الليبية التي استضافت أو تنوي استضافة مداولات أعمال الجمعية العمومية للجمعية الجغرافية الليبية بالتزامن مع انعقاد الملتقيات الجغرافية الحولية لاحقاً. والشكر موصول إلى جميع من أسهم في مؤازرة الجمعية الجغرافي الليبية الفتية. الأمل وطيد أن يستمر هذا التفاعل الراشد والمؤازرة المندوحة والمرجوة لهذه الجمعية الجغرافية الليبية (**عميد الجمعيات العلمية في ليبيا**) حتى تتمكن من مواصلة رسالتها المنوطة بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام المقرون بتحية الإسلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. منصور محمد الكيخيا

رئيس الجمعية الجغرافية الليبية

بنغازي في يوم الثلاثاء 02 ربيع الثاني 1442هـ

الموافق 17 نوفمبر 2020م.

كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين

الإخوة :

أ.د. أحمد فرج المحجوب. رئيس جامعة سرت

د.عبد السلام محمد عبد القادر. وكيل الجامعة للشؤون العلمية والمشرف العام على المؤتمر

د. عبد الله محمد أمهلهل. الكاتب العام للجامعة ورئيس اللجنة التحضيرية

د. فرحة مفتاح عبدالله. عميد كلية الآداب وعضو اللجنة التحضرية

د. حسين مسعود أبومدينة. رئيس قسم الجغرافيا وعضو اللجنة التحضرية

الإخوة والأخوات الحضور والمشاركين عن طريق تطبيق (Google Meet)

في البداية نقول "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وفي هذا السياق يكون لزاماً علينا نحن أعضاء اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الليبية أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى جامعة سرت والقائمين عليها من رئيسها ووكلائها وموظفيها وأساتذتها وعميد كلية الآداب ورئيس قسم الجغرافيا على ترحيبهم وإستضافتهم لملتقانا الجغرافي هذا في ربوعها، وهذا ليس بغريب عليها فقد سبق وأن احتضنت هذه الجامعة الموقرة الملتقى الجغرافي الخامس في عام 1998م والملتقي الجغرافي الرابع عشر في عام 2013م، وها هي اليوم تحتضن ملتقانا الجغرافي الخامس عشر الذي كان من المفترض انعقاده في رحابها خلال الفترة 20 – 21 نوفمبر 2019م، وحالت بعض الظروف دون إنعقاده في موعده، وتأجيله إلى أن وفقنا الله في انعقاده في هذا اليوم بتنظيم وإشراف قسم الجغرافيا بالتعاون مع الجمعية الجغرافية الليبية تحت شعار "الجغرافيا ودورها في التخطيط للتنمية" متضمناً ثلاثة محاور:

1. المحور الطبيعي والبيئي: وتضمن دراسات لأهم الموارد الطبيعية والظروف المناخية وتنمية الساحل الليبي، والمشاكل البيئية.
2. المحور البشري: وتضمن دراسات تتعلق بتنمية القرى والمدن، السكان، الهجرة، صناعة السياحة والزراعة والصناعة.

3. المحور التقني: وأشتمل على دراسات تبرز أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد وتطبيقاتها في الكشف عن الموارد الطبيعية وفي مجال التخطيط السليم للخدمات، وفي مجال الكوارث البيئية وإدارتها والتخفيف من آثارها.

يكون لزاما علينا أيضاً أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الإخوة والأخوات أعضاء اللجان العلمية و التحضيرية والإعلامية المشرفة على هذا الملتقى على ما بذلوه من جهد لانعقاد هذا الملتقى، كما نشكر سعيهم الحثيث لنجاحه وتذليل الصعاب لتحقيق أهدافه.

إن ما تجدر الإشارة إليه أن اللجنة العلمية المكلفة بدأت عملها يوم الثلاثاء الموافق 30 يونيو 2019م وحتى يوم الثلاثاء الموافق 5 نوفمبر 2019م، وتم خلال هذه الفترة استقبال (285) مراسلة عبر البريد الإلكتروني، وفي المقابل قامت اللجنة العلمية بمخاطبة ذوي العلاقة بحوالي (350) مراسلة عبر بريدها الإلكتروني.

استقبلت اللجنة العلمية حوالي (40)بحثاً وتم تحكيمها عن طريق نخبة من الأساتذة بلغ عددهم (37) أستاذاً من مختلف الجامعات الليبية ترتبط تخصصات كل منهم بالبحوث التي أُحيلت إليهم لتقييمها؛ وبناء على ذلك تم قبول (27) بحثاً.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن اللجنة العلمية اتخذت سياقاً علمياً لم يتم إتخاذه سابقاً متمثلاً في إعادة كل بحث للمقيم السري الذي قام بتقييمه بهدف التأكد من قيام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة، حتى أن بعض البحوث أُعيدت لمقيمين لمراجعتها أربع مرات لضمان جودتها، ولكن للأسف لوحظ أن بعض الباحثين اعترضوا على إجراء التعديلات التي طُلبت منهم لسبب أو لآخر، ورغم ثقة اللجنة العلمية في اختيارها لكل مقيم سري ولإزالة سوء الفهم أُرسلت هذه البحوث بصورتها الأصلية لمقيمين آخرين وكانت نتيجة التقييم من المقيم الثاني مطابقة لما أشار إليه المقيم الأول، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على كفاءة المقيمين ومصداقيتهم، فلهم منا كل التقدير والعرفان على حسن تعاونهم.

وأخيراً وليس بآخر، فإن اللجنة العلمية لا تدعي الكمال للبحوث التي تم تقييمها واختيارها، فالكمال لله وحده، ولكن كفانا أن نقول إن المشاركين الذين قُبلت بحوثهم قدموا ما استطاعوا من دراسات ونتائج وتوصيات إلى ذوي العلاقة للاستفادة منها، كما تفتح لهم آفاقاً جديدة لإجراء بحوث ودراسات مستقبلية.

الإخوة والأخوات الحضور والمشاركين:

في الختام يكون لزاماً علينا أن نترحم على أرواح من قدموا لنا يد المساعدة في ملتقياتنا الجغرافية السابقة ونخص بالذكر المرحوم **أ.د. موسى محمد موسى** الذي كان رئيساً لجامعة سرت خلال احتضانها لملتقانا الجغرافي الرابع عشر، وكذلك زملاءنا من الجغرافيين الذين وافتهم المنية هذه السنة وخلال السنوات الماضية ونخص منهم بالذكر المرحوم **أ.د. الهادي مصطفى أبولقمة** أحد المؤسسين الأوائل للجمعية الجغرافية الليبية ورئيسها لسنوات طويلة، وندعو الله أن يتقبلهم جميعاً بواسع رحمته ويجازيهم عنا خير الجزاء، وفي الوقت نفسه ندعو الله أن يمن بالشفاء العاجل للأستاذ الدكتور محمد المبروك المهدوي الذي لم يتغيب عن ملتقيات الجمعية الجغرافية السابقة، وكذلك كل من ألم به داء شفاء لا يغادر سقماً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. مفتاح على دخيل

نائب رئيس اللجنة الإدارية للجمعية الجغرافية الليبية

ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

الجهود الليبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

د. علي عياد الكبير
قسم الجغرافيا/ كلية الآداب/ جامعة طرابلس

ملخص البحث:

الهجرة غير القانونية خطر بات يهدد جميع الدول، الغني منها والفقير على السواء، فالدول المتقدمة تعاني ممن يتوافدون إليها بوسائل غير قانونية، مما قد يسبب لها أزمات أمنية واقتصادية واجتماعية، والدول النامية الفقيرة تعاني أيضا، حيث يتركها شبابها ويلقون بأنفسهم في براثن الموت، حيث أصبحت منذ نهاية التسعينيات تشكل تهديداً خطيراً على دول المصدر، وعلى دول العبور، ودول الاستقبال بشكل يؤثر وينعكس على سياسات هذه الدول؛ نتيجة لفقدان القوة البشرية لبلدان المصدر بالهجرة أو الموت، ونتيجة لحدوث عدم الاستقرار، وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال، وتحمل التكاليف الأمنية الباهظة، وما يلفت الانتباه إلى هذه المشكلة في زمننا المعاصر هو ارتفاع أعداد المهاجرين غير القانونيين بشكل كبير جداً، مما يهدد دولة ليبيا أولاً والقارة الأفريقية برمتها ثانياً، وكما تطور نمط الهجرة غير القانونية المعاصرة من هجرة فئة الذكور القادرين على العمل إلى هجرة فئة النساء، والأطفال ، وللهجرة غير القانونية العديد من الآثار السلبية، من بينها الآثار الأمنية والسياسية من جراء هذا النوع من الهجرة، ما يهدد سيادة الدول المستقبلة ووجودها الفعلي، كما أن للهجرة آثاراً اقتصادية خاصة لجهة دول الإرسال أكثر من دول الاستقبال، ولا يفوتنا أن نشير أيضا للآثار الاجتماعية الخطيرة المتنوعة المترتبة على الهجرة، ومن بينها حالة إدماج المهاجرين ومدى الصعوبات التي تواجهه والتكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر تعقيداً في حالات الهجرة غير القانونية، حيث لا يحمل المهاجر السند القانوني لوجوده في الدولة التي هاجر إليها، كما أن المجتمع ينظر إليهم على أنهم لصوص أو متطرفون، ومما يساعد على انتشار هذه النظرة الخطاب الإعلامي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول الأوروبية حيث يشيع عنهم صورة سيئة تحول دون تواصلهم مع

مجتمعات الدولة المستقبلة، حيث يتم الخلط بين الإجرام، والهجرة، والتطرف خاصة للمهاجرين من أصول عربية وإسلامية.[1]

وتسعى ليبيا بالجهود الذاتية بكل الإمكانات إلى الحد من هذه الظاهرة، وتسعى مع الدول الأوروبية بكل طاقتها؛ لاستئصال هذه المشكلة، والسعي لوقف فلول المهاجرين إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف به أنها أمنية متجاهلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل.

وأمام التهديدات والآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الهجرة غير القانونية، يصبح لزاما على الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة التعاون؛ لمكافحة الهجرة غير القانونية، ويجد ذلك الالتزام سنده القانوني فيما ورد بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في عام 1945م[2]، وذلك فضلاً عن الالتزامات القانونية الواردة في الاتفاقيات الخاصة المعنية بالهجرة.

وتعدُّ ليبيا من دول العبور للهجرة غير القانونية، حيث تحاول الدولة الليبية بالجهود المحلية التصدي لظاهرة الهجرة غير القانونية على عدة محاور.

وسوف تسلط الورقة البحثية على العديد من الفرص والتوصيات الفعلية؛ للحد من هذه المشكلة بإقامة العديد من الدراسات لدول المصدر، وخاصة دراسات التنمية المكانية؛ وذلك لمعرفة الموارد الطبيعية والاقتصادية لدول الساحل والصحراء، وإيجاد الفرص المناسبة بإقامة المشاريع الاستيطانية الزراعية، وإنشاء مصانع صغرى لاستغلال الأيدي العاملة الشابة فيها.

(1) LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for- Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001, p20.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2009م، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

مقدمة البحث:

إن قضية الهجرة غير القانونية باتت هاجساً مخيفاً، يهدد سلامة الوطن في كل بلدان العالم المصدرة والمستقبلة ودول العبور، ويصيب العلاقات الدولية بالتصدع، وتدهور العلاقات بينهم .

حيث أصبحت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي المعبر الرئيس للمهاجرين الأفارقة من بلدان الساحل والصحراء نحو سواحل أوروبا الجنوبية، خلال العقدين الأخيرين، وفي المقابل تزايدت بشكل واضح أعداد المهاجرين غير القانونيين عبر ليبيا، الذين وصلوا إلى جنوب أوروبا، وخاصة إيطاليا وفرنسا، وبالتحديد إلى جزيرة لامبيدوزا، وهي الجزيرة الأقرب إلى سواحل ليبيا، خلال النصف الثاني من العقد 2000– 2010م. وفي أواخر تسعينات القرن الماضي شجع القذافي العمال الأفارقة على الهجرة إلى بلده (ليبيا)، التي كانت ثرواتها تغريهم بمستوى عيش أفضل. واستدرج نداء القذافي موجات كثيفة من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، الذين تدهورت أوضاع بلدانهم مع بداية الألفية الحالية، فاختار بعضهم الإقامة والعمل في ليبيا، فيما جنح قسم آخر إلى الهجرة نحو سواحل إيطاليا وفرنسا وجزرها.

مشكلة البحث:

تتتبع مشكلة البحث الوقوف على أسباب ودوافع ومبررات الهجرة غير القانونية، كظاهرة تمتاز بالاستمرارية الزمانية، وتزداد في فصل الصيف عنه في الشتاء للظروف المناخية المناسبة، وفي ظل تباين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المصدرة للهجرة، وتتمحور مشكلة البحث في الآتي:

1– ما هي أهم أسباب الهجرة غير القانونية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية ؟

2– كيف تتعامل ليبيا كدولة عبور مع أسباب ظاهرة الهجرة غير القانونية ؟

أهمية البحث:

يسلط البحث الضوء على مفهوم الهجرة ودوافعها، وارتباطها بالجريمة المنظمة، وذلك بقصد البحث عن حلول موضوعية، وقابلة للتنفيذ لتلك الظاهرة، فضلاً عن سرد أهم الدول المصدرة للهجرة غير القانونية، والجهود الليبية للتصدي لهذه الظاهرة التي تؤرق المجتمع الليبي.

وبالتالي تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على هذه المعاناة الإنسانية التي غالباً ما

تنتهي بالاعتقال والسجن أو بالموت، وفقدان القوة البشرية الأفريقية، والعوامل التي تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة وخاصة بعد أحداث التغير في 2011م، إلاّ أنه سيتم التركيز من خلال هذا البحث على أهم أسباب تلك الهجرة، فهناك من الباحثين من يروها نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية، حيث يكون هناك مناطق طرد ومناطق جذب، ولكل منهما عوامله المؤدية إلى تكونه، وحيث تمثل منطقة الطرد في هذه الدراسة الدول الأفريقية، وخاصة دول الجوار الليبي (النيجر، تشاد، السودان)، التي هي دول المصدر، وتمثل منطقة الجذب القارة الأوروبية خاصة جنوبها فرنسا – إسبانيا – إيطاليا، وهي دول الاستقبال، وتكونت دول أخرى سميت بدول العبور مثل ليبيا.

وفي هذا البحث نسلط الضوء على دولة ليبيا باعتبارها منطقة عبور حيث أصبحت الهجرة غير القانونية تشكل خطراً يهدد أمنها وسيادتها وسياستها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي، مما يستدعي البحث في الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذه المشكلة المأساوية إللا إنسانية، وتحليل أبعادها وانعكاساتها التي تحدثها على واقع المهاجر غير القانوني، وعلى دول المصدر ودول الاستقبال وعلى دول العبور. وقد قدر الخبراء حجم الهجرة الدولية بنحو 200 مليون شخص، نصفهم مهاجرون من أجل العمل، بينما الباحثين عن اللجوء السياسي نسبة 7%، أما النسبة المتبقية تمثل عائلات المهاجرين. وبالنسبة لاتجاهات الهجرة نجد أن 33% من إجمالي المهاجرين الدوليين ينتقلون من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، و 32% ينتقل من بلدان الجنوب إلى الجنوب وتتفاوت التقديرات بشأن الهجرة غير المنظمة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة غير القانونية ما بين 10–15% من عدد المهاجرين حول العالم، البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإنّ حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو 1,5 مليون شخص.

مصطلحات أو أسماء الهجرة غير القانونية:

تعرف طرق السفر والهجرة غير القانونية بعدة مسميات ، وهي كالآتي :

1–الهجرة السرية. 2– الهجرة غير القانونية. 3– الهجرة غير الشرعية. 4– الهجرة غير النظامية.

أسباب الهجرة غير القانونية :

أسباب الهجرة غير القانونية كثيرة، ولكننا سنذكر ثلاثة أسباب هي الأشهر، وهذه الأسباب كالآتي:

1. الصراعات المسلحة في بعض الدول الأفريقية.
2. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وهذه غير مقتصرة على دولة بعينها، وتكون بسبب البطالة، وعدم توفر العيش الكريم.
3. سوق العمل، عدم توفر فرص الشغل؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.

تعريف الهجرة:

الهجرة هي حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى آخر، ويعرفها البعض بأنها تغير في محل الإقامة، وتختلف تلك الحركة من حيث مدى المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه، وليس كل انتقال هجرة، فالسياح هم عبارة عن أشخاص يرحلون وينتقلون من مكان إلى آخر، ولكنهم ليسوا بمهاجرين، فالمهاجرون يجب أن يتميزوا بخاصية ذات طبيعة سيكولوجية؛ حيث يفترض في المهاجر ترك وطنه سواء بصورة قاطعة أو نهائية ودائمة[1].

وتعدُّ الهجرة من العوامل التي تلعب دوراً في اختلاف معدل نمو السكان من دولة إلى أخرى، ومن قارة إلى أخرى، وتمثل الهجرة الزيادة الغير طبيعية، ويمكن حسابها بالنسبة للبلاد التي بها، وتتوقف الهجرة بصفة عامة على عوامل الطرد من بيئة المهاجرة ، وعوامل الجذب إلى بيئة جديدة، وهي ليست عامل جديد في حياة الشعوب.[2]

وتعرف منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجو أو البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة"[3].

---

(1) عباس فاضل السعدي، دراسته في جغرافية السكان، منشأة المعارف ، الإسكندرية،1980، ص105.

(2) يسري الجوهري، جغرافية السكان ، منشأة المعارف ، الإسكندرية،1990، ص188.

(3) راجع: شباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، 2010م.

بعض صور الهجر عبر البحر:

صورة (1) غرق قارب بالمهاجرين في سواحل البحر المتوسط

المصدر: الشبكة المعلومات الدولية.

صورة (2) محاولة انقاذ مهاجرين وغرق آخرين؟

المصدر: الشبكة المعلومات الدولية.

صورة (3) مهاجرين غير شرعيين عبر البحر

المصدر: الشبكة المعلومات الدولية.

صورة (4) إنقاذ طفل مهاجر من الغرق في البحر.

المصدر: الشبكة المعلومات الدولية.

جدول (1) توزيع المهاجرين وفقا للمناطق في ليبيا.

ت	المدينة	العدد/الف	ت	المدينة	العدد/الف
1	مرزق	55.334	12	المرج	8.175
2	الكفرة	26.194	13	بنغازي	31.172
3	أوباري	5.225	14	سرت	5.303
4	غات	11.265	15	مصراتة	59.708
5	وادي الشاطئ	4.220	16	المرقب	20.865
6	سبها	44.315	17	الجبل الغربي	41.947
7	الجفرة	13.464	18	نالوت	9.406
8	اجدابيا	69.724	19	طرابلس	143.838
9	طبرق	7.372	20	الزاوية	37.890
10	درنة	6.605	21	الجفارة	34.390
11	الجبل الأخضر	10.770	22	زوارة	15.505

المصدر: تقرير الهجرة الدولية للجولة 24 ليبيا، يناير – فبراير 2019م.

خريطة (1) توزيع إعداد المهاجرين في المدن الليبية يناير – فبراير 2019م.

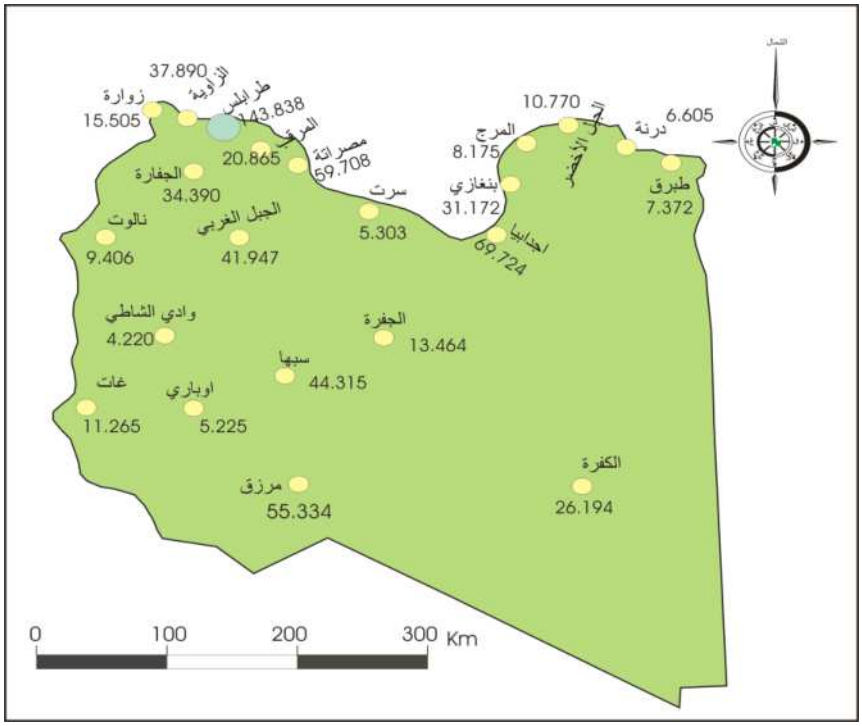

المصدر: من عمل الباحث بالرجوع الى الأرقام والبيانات؛ منظمة الهجرة الدولية؛ ليبيا.

شكل (1) إعداد المهاجرين في المناطق في ليبيا بالألف يناير – فبراير 2019م.

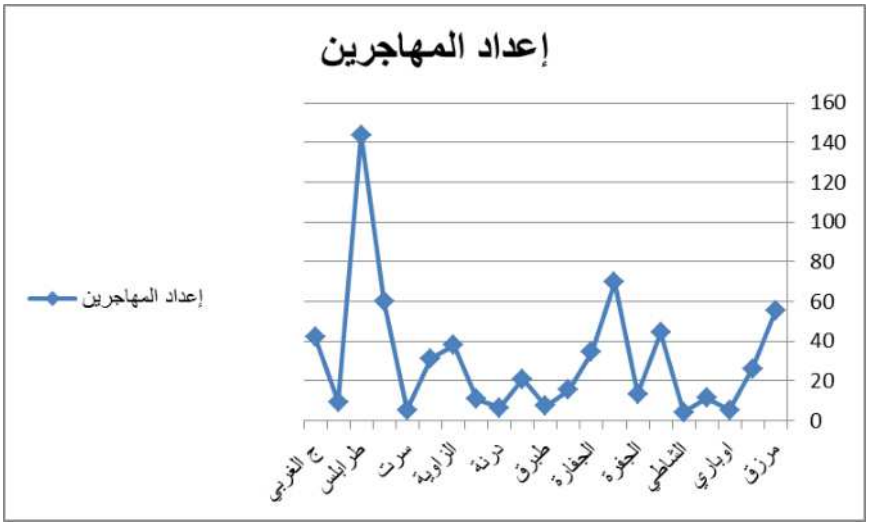

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة بالجدول رقم 1.

شكل (2) ابرز نتائج المهاجرين في ليبيا 2019م.

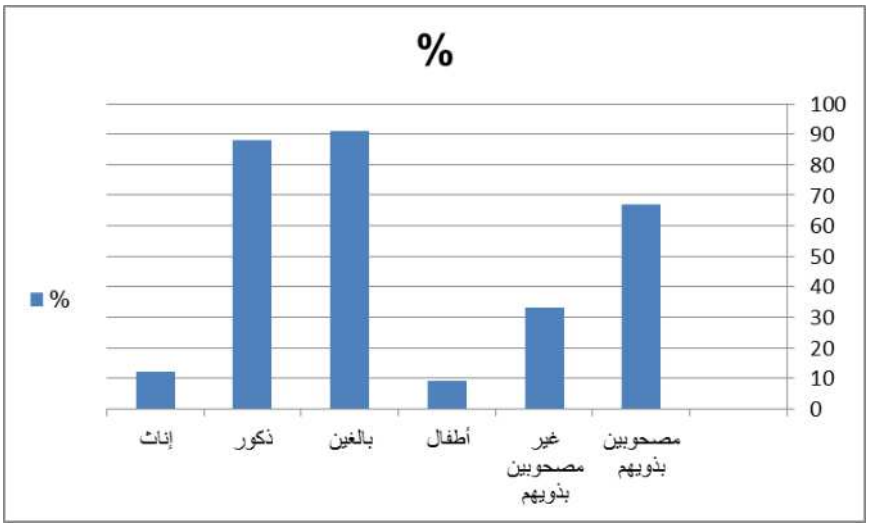

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة إلى معلومات من تقرير منظمة الهجرة الدولية 2019م.

جدول (2) أعداد المهاجرين الأفارقة الموجودين في ليبيا

يناير – فبراير 2019م.

ت	الدولة	%	ت	الدولة	%
1	مصر	53	12	توغو	1
2	السودان	41	13	غانا	10
3	اريتريا	2	14	ساحل العاج	1
4	أثيوبيا	2	15	بوركينا فاسو	1
5	الصومال	3	16	غينيا	1
6	كينيا	0.2	17	السنغال	1
7	زامبيا	0.4	18	مالي	7
8	تشاد	22	19	موريتانيا	0.3
9	النيجر	31	20	الجزائر	1
10	نيجريا	15	21	المغرب	3
11	الكاميرون	1	22	تونس	4

المصدر: تقرير الهجرة الدولية للجولة 24 ليبيا، يناير – فبراير 2019م.

شكل (3) النسب المئوية لأعداد المهاجرين الأفارقة الموجودين في ليبيا يناير – فبراير 2019م.

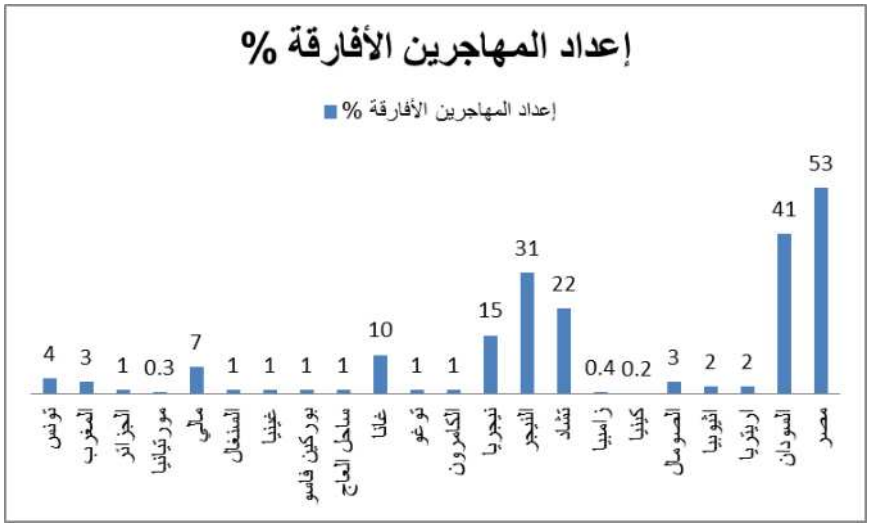

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة بالجدول رقم 2.

شكل (4) إمكانية وصول المهاجرين للخدمات الصحية.

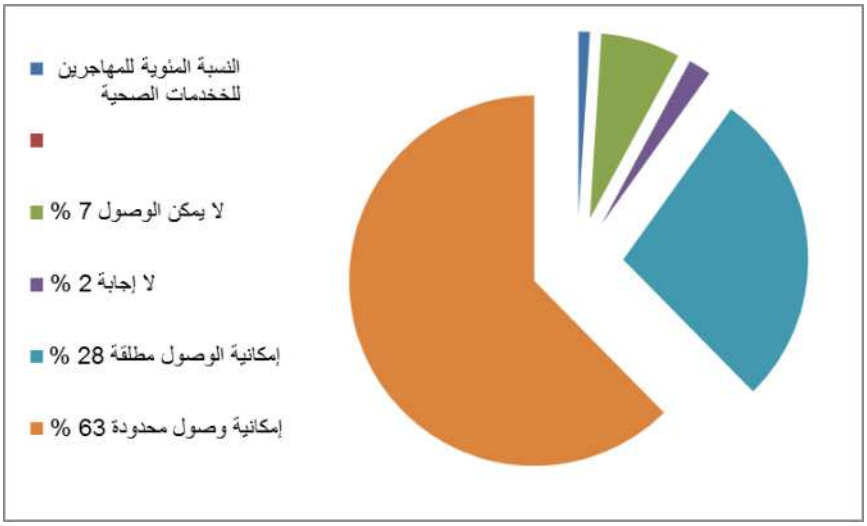

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة إلى معلومات من تقرير منظمة الهجرة الدولية 2019م.

شكل (5) عدد المهاجرين الذين أعادهم خفر السواحل إلى الشواطئ الليبية 2018-2019م.

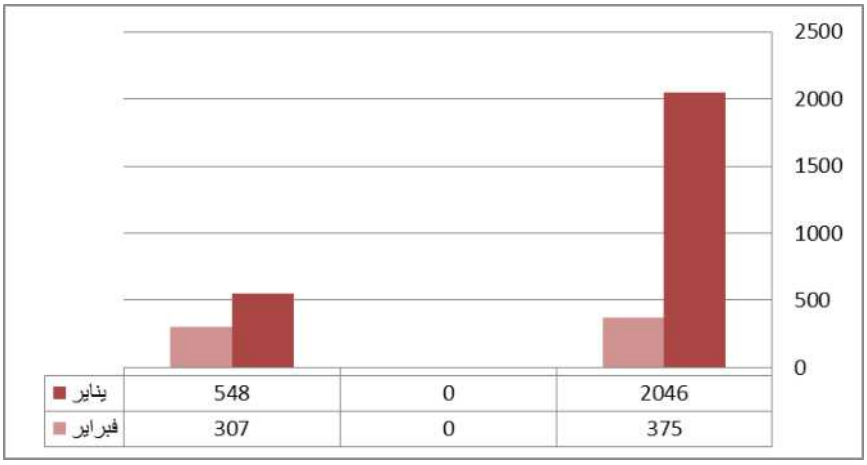

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة إلى معلومات من تقرير منظمة الهجرة الدولية 2019م.

شكل (6) عدد المهاجرين الذين تم وصولهم وعدد المهاجرين غرقوا 2018- 2019م.

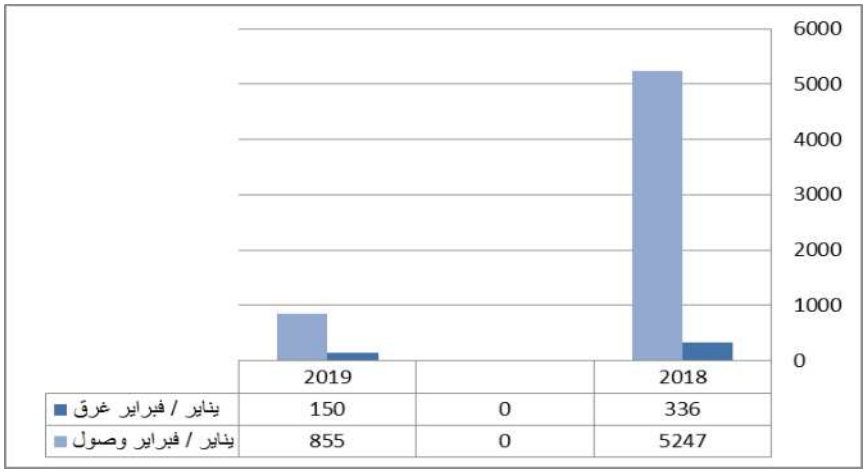

المصدر: من عمل الباحث بالاستعانة إلى معلومات من تقرير منظمة الهجرة الدولية 2019م.

خريطة (2) اتجاه وطرق الهجرة.

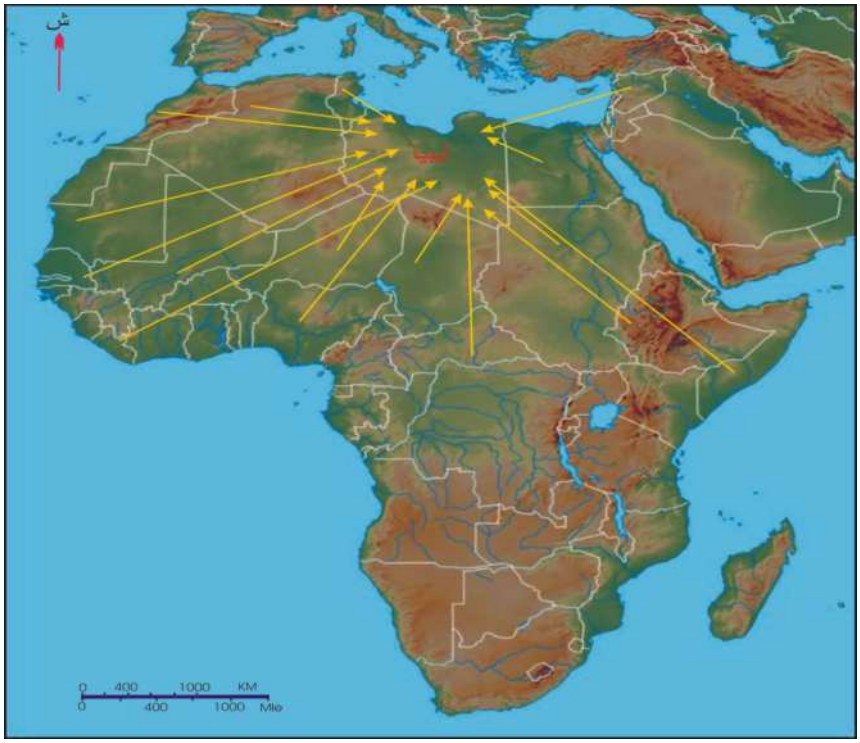

المصدر: من عمل الباحث حسب التقارير الدولية.

أسباب ودوافع الهجرة :

إن الدراسة العلمية والفهم الصحيح لظاهرة الهجرة بصفة عامة، تتطلب المعرفة الدقيقة لدوافعها؛ وذلك حتى يمكن معالجة الظاهرة معالجة علمية. إذ إنها ظاهرة متعددة الجوانب، ومتشعبة الأبعاد، كما أن معرفة دوافع الهجرة قد تلقي قدراً كبيراً من الضوء على الآثار التي يمكن أن تترتب عليها سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية، أو كانت في المجتمع المهاجر منه أو المجتمع العابر منه أو المجتمع المهاجر إليه ، وكذلك للمهاجرين أنفسهم[1].

إن الأسباب التي تؤدي إلى الهجرات الأفريقية غير القانونية إلى جنوب أوروبا كثيرة، ويؤثر بعضها في الآخر. إذن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على طرق الهجرة في مناطق الطرد ومناطق الجذب، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر أو تعوق الهجرة من مناطق الأصل إلى مناطق الوصول، وأن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى أخرى[2].

- الأوضاع السياسية غير المستقرة بالدول الأفريقية ومن أهمها (الحروب – المجاعة – المشاكل القبلية ...)
- من أسباب الهجرة من القارة وجود ظروف طبيعية صعبة غير ملائمة للسكن والاستقرار في مساحات كبيرة من دول الساحل والصحراء.
- تفشي الأمراض المستوطنة، خاصة في الأقاليم الاستوائية الحارة والرطبة، ولاسيما الملاريا والبلهارسيا وغيرها من الأمراض[3].
- أسباب الهجرة تزايد عدد السكان، وضغطهم على الموارد الاقتصادية؛ مما أدى إلى خلق مشكلة اكتظاظ السكان.
- البحث على حياة أفضل، تكفل التعليم و الإقامة والعلاج .
- تحسين مستوى المعيشة بالدول الأوروبية .

(1) عبد الفتاح وهيبة، جغرافية الإنسان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983م، ص205.

(2) فتحي محمد أبوعيانة، جغرافيا السكان، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 2000م، ص297.

(3) يسري الجوهري، جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م، ص188.

عوامل الطرد والجذب وراء الهجرة ولا سيما غير القانونية:

إنَّ عوامل الطرد تتركز في البلدان المرسلة للمهاجرين، وتشمل: البطالة، والتشغيل المنقوص، والفقر، والنمو السكاني وما يرافقه من نمو القوة العاملة.

أما عوامل الجذب التي تتوافر في البلدان المستقطبة للهجرة فهي تشمل: زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، والشيخوخة والارتفاع المطرد في الأعمار؛ ممَّا يؤدي لانكماش قدرة العمل، وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل، وصغر حجم قوة اليد العاملة؛ ممَّا يضطر بعض البلدان لاستقبال عمالة أجنبية؛ لتعويض نقص العرض نتيجة ضآلة حجم السكان بالمقارنة بالموارد المتاحة، كما في بعض دول الاتحاد الأوربي مثل ألمانيا، وأخيرا عدم رغبة المواطنين في العمل في مهن معينة، وهي مهن إما قذرة أو خطرة، فيتم استقبال عمال من الخارج يقبلون العمل فيها.

وإضافة إلى عاملي الطرد والجذب توجد عوامل أخرى مساندة لاتساع نطاق ظاهرة الهجرة، وتشمل: تطور الاتصالات والمواصلات التي يستطيع من خلالها المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستويات المعيشة في الدول المتقدمة.[1]

أسباب الهجرة غير القانونية:

1 – الأسباب الاقتصادية:

تعود الأسباب الاقتصادية إلى تراجع اقتصاديات دول الساحل الجنوبي من المتوسط؛ ودول غرب أفريقيا ووسطها ، فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا إنَّ الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، يبدو إنَّ هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين؛ نظراً لصعوبة الظروف كالتصحر والجفاف، مما تولد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة، اللذان يعتبران سببان قويان للهجرة نحو الدول الأوروبية ، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى.

حيث يعدُّ البحث عن الرزق لتوفير حياة آمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى أي من الدول التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، ويرتبط إلى حد كبير الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2009م، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الديموغرافي فيها، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي، ما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية المتزايدة؛ فينخفض مستوى المعيشة، ويدفع بالكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دول أخرى، وخاصة فئة الشباب المتعطل عن العمل الذي يسعى إلى تكوين الحياة الأسرية، في ظل تنامي معدلات البطالة[1]، وترتبط العوامل الاقتصادية إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والتحولات المجتمعية التي تمر بها معظم دول العالم النامي تحديداً، حيث تحمل تلك التحولات تزايد الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد الضغوط التضخمية وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقم الأزمات في مجالات الإسكان والمرافق؛ لذا أضحت الهجرة للعمل عملية ضرورية. وتجذب قطاعات واسعة من المواطنين، وقد أكدت الدراسات العديدة في مجال الهجرة أن حجم الهجرة في المجتمع يختلف أو يتأثر بتقلبات النظام الاقتصادي، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات أهمها: إلى أي مدى تتزايد معدلات الهجرة أو تتناقص خلال فترات النمو الاقتصادي؟ وبالعكس أيضا إلى أي مدى تتزايد معدلات الهجرة أو تتناقص خلال فترات الكساد الاقتصادي؟ وانتهت تلك الدراسات إلى أن الهجرة ترتفع معدلاتها ويزداد حجمها خلال فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادي، والعكس بالعكس.[2]

ويفسر ذلك بأنه في فترات الازدهار الاقتصادي تتزايد مشروعات الأعمال، وتحدث عمليات توسع صناعي، الأمر الذي يتطلب أعدادا متزايدة من الأيدي العاملة الجديدة محلياً[3].

ويجدر القول بأن الهجرة والتنمية الاقتصادية مترابطتان على نحو وثيق_ كما أن الافتقار إلى التنمية والديمقراطية في أنحاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وسجلها الاقتصادي الهزيل، والطابع الشمولي الذي تتسم به بعض أنظمة الحكم، وانتهاك الحقوق السياسية وعدم احترام حقوق الإنسان– هي كلها ظواهر تم تحديدها على نطاق واسع بأنها مصادر لانعدام الاستقرار السياسي والعنف والتطرف، فضلاً

(1) إسماعيل محمد أحمد: الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص52.

(2) مساعد عبدالعاطي شتيوي: التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بحث مقدم لندوة الهجرة غير الشرعية، 2014م.

(3) راجع: السيد عبدالعاطي السيد: علم الاجتماع السكان، الإسكندرية، دار الجماعية، 2000م، ص339.

على أن بعض البلدان في هذا الجزء من العالم تعاني الفساد البنيوي على المستويات الاقتصادية والسياسية[1]، وفي الوقت الحالي تقدر الأمم المتحدة بأنَّ ما نسبته 23% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون على أقل من دولارين في اليوم .

2- الصراعات القبلية(اجتماعية)

مثل الصراعات الحاصلة في رواندا بين الهوتو والتوتسي، التي أدت إلى قتل أكثر من مليوني شخص؛ مما اجبر العديد منهم للهجرة بطريقة غير قانونية؛ هرباً من هذه الاضطرابات.

3- الأسباب السياسية والأمنية والقانونية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات مهمة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات، التي عرفتها عديد من مناطق العالم، وخاصة الدول الأفريقية، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدُّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً، وهو ما يطلق عليه الهجرة الاضطرارية، أو اللجوء السياسي.

ولا يمكن إغفال التأثيرات السلبية للحروب في الدول الأفريقية، حيث أدت إلى هجرة مئات الآلاف من الأفارقة إلى دول أخرى، جزء منهم اتجه إلى دول الاتحاد الأوروبي، واتجه الجزء الآخر إلى منطقة المغرب العربي وخاصة ليبيا، وتوجب الإشارة أيضا إلى هجرة المعارضة السياسية في بعض البلدان العربية إلى الخارج بحثاً عن ملجأ آمن لها.

4- سوق العمل:

خلافاً لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لا زال مرتفعاً نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين، وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان، وخاصة منهم الشباب، والحاصلين

(1) تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP، تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ نحو الحرية في الوطن العربي؛ 2004م.

على مؤهلات جامعية. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

5– الأسباب الاجتماعية:

يبدأ في العديد من بلدان الدول الأفريقية تغير في الزيادة السكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية حاجة المواطن في الحصول على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويصل إلى دول أوروبا التي تعاني انخفاضاً في عدد السكان، خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997م مثلاً قُدِّر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة ،وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025م.

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى إنَّ انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أنَّ مبرره أكثر من كاف، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسة للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث، ومنها دول جنوب المتوسط.

ويمكن القول بأنه يصعب تحديد دوافع وأسباب قاطعة وعامة لعمليات الهجرة والتنقل السكاني، لكونها محاولة صعبة، حيث كشفت مجموعة الدراسات والبحوث الاجتماعية والنفسية عن عدد هائل من الأسباب والدوافع التي يصعب حصرها في قائمة واحدة.

الآثار الإيجابية للهجرة :

توفر الهجرة الأيدي العاملة الرخيصة، خصوصاً وأن معظم المهاجرين من فئة الشباب، فهذه الفئة قابلة لأي نوع من العمل لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة. وباعتبار أن الهجرة غير القانونية الخارجة من القارة الأفريقية متجهه في معظمها إلى أوروبا فهي تساهم في التوازن السكاني. فلولا صافي الهجرة (القانونية وغير القانونية)، لتناقص عدد سكان أوروبا سنوياً، فرغم وجود أكثر من مليون مهاجر سنوياً منذ عام 1995م فلم يحد هذا من تناقص عدد السكان الآخذ في الزيادة[1]. حيث من المتوقع أن يتناقص عدد سكان أوروبا بمقدار

(1) الهجرة الدولية، مرجع سابق، ص23.

75 مليون نسمة من 2005م إلى 2050م وإذا لم يفد مهاجرون يضافون إلى السكان فسيزيد الانخفاض إلى أكثر من ذلك. فيتعين على أوروبا (بلد الأحلام) الإفاقة، إذا أرادت المحافظة على عدد ثابت لسكانها ممن هم في سن العمل أن تزيد صافي المهاجرين الوافدة إليها إلى أربعة أضعاف، لأنَّ لهذه الهجرة دوراً في التخفيف من انخفاض عدد السكان، أو إبطاء شيخوختهم ، فلا يمكنها أن تعكس هذه الاتجاهات إلا إذا تزايد حجمها تزايداً واضحاً.

الآثار السلبية للهجرة غير القانونية:

تسبب الهجرة غير القانونية إخلالاً للأمن في الدول المهاجر إليها، وخصوصاً في حال عدم توفر العمل، والضغوط المستمرة في مطاردة المهاجرين غير القانونيين، واضطرارهم للتنقل والاختفاء؛ ممَّا يدفعهم للانشغال والمخاطرة بتجارة المخدرات مثلاً، أو تعرضهم للاستغلال والعبودية نتيجة ظروفهم غير القانونية .

ناهيك عن تفشي الأمراض، وخصوصاً سريعة الانتشار، مثل: الدرن الرئوي الذي ينتقل عن طريق التنفس، وكذلك العديد من الفيروسات، حيث سجل عام 1999م[1] في دول جنوب الصحراء فقط 22,500,000 حالة، أي بنسبة 5:1 من عدد السكان، وبنسبة 80% من هذا العدد تحت سن 30 سنة. ويشير هذا الرقم إلى مؤشر خطير؛ لأنه لا توجد أي فحوصات أو معلومات عن هؤلاء المهاجرين الذين لابد وأن يكونَ جزءاً منهم من المهاجرين غير القانونيين من القارة الأفريقية .

السياسة المستقبلية للهجرة غير القانونية:

دفع الفقر والبطالة والصراعات السياسية المهاجرين غير القانونيين للمخاطرة بحياتهم، وركوب قوارب الموت آملين في مستوى معيشي أفضل .

فهذه الظاهرة غير الصحية في محتواها، غير الإنسانية في تنفيذها، أخذت أبعاداً كثيرةً ومتداخلة من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[2]، ولكنها لم تعالج إلاَّ من الناحية الأمنية فقط، ولهذا من الضروري جمع المعلومات عن المهاجرين غير

(1) محمد مدحت جابر، الأبعاد الجغرافية لمرض الإيدز في العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1999م، ص10.

(2) علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان الوطن العربي، مركز دراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، 2007م، ص2.

القانونيين للوقوف على دوافعها، ومعالجتها اجتماعياً، بدعم النسيج الاجتماعي في بلدانهم والتركيز على التعليم ،وتفادي هجرة العقول، وتشجيع الناس على البقاء في بلدانهم أو العودة إليها. مع النظر إلى الهجرة غير القانونية كأزمة اقتصادية، وليس كجريمة منظمة تدفع الناس للهروب منها، ومن آثارها ونتائجها. فالتركيز على التنمية بإقامة المشاريع الاستثمارية تساهم فيها كل الدول الأوروبية في بلدان المهجر؛ لخلق فرص عمل والرفع من مستوى الأفراد من أهم المساهمات، التي تعمل على خفض مستوى الهجرة غير القانونية.

والهجرة في حد ذاتها ليست جريمة فيمكن أن يكونوا المهاجرين ضحايا بحاجة إلى حماية أو عون المهم في تصحيح أوضاعهم القانونية والمعيشية. حيث تمثل ليبيا التي يغيب فيها القانون بيئة خصبة للمهربين الذين عادة ما يعملون مع الفصائل المسلحة التي تملك السلطة الحقيقية على الأرض.

وفي رد فعل غير معتاد طالب سكان زوارة –وهي معقل منذ فترة طويلة؛ لتهريب البشر على مسافة نحو 50 كيلومتراً من الحدود التونسية– بإجراء ضد المهربين بعد أن جرف الموج جثثاً إلى الشاطئ العام الماضي. لكن نقاط خروج أخرى للمهاجرين فتحت منها نحو ستة على الأقل بين زوارة، ومصراته على مسافة 300 كيلومتر باتجاه الشرق، ويتقاضى المهربون أسعاراً متفاوتة للأنواع المختلفة من الزوارق التي تتراوح بين سفن الصيد القوية المزودة بأنظمة رادار وزوارق مطاطية رخيصة ذات قاع خشبي بدائي الصنع.

ويقول حرس السواحل إن تهريب البشر مرتبط بتهريب المخدرات والوقود، وإن الإمدادات الجديدة من زوارق المهاجرين تأتي عبر سفن تهريب قادمة من مالطا ومصر.[1]

وتقول "العملية صوفيا"– وهي مهمة بحرية ينفذها الاتحاد الأوروبي، ومسموح لها بمصادرة الزوارق التي تشتبه في أنها تستخدم في تهريب البشر– إنها ساهمت في مصادرة عشرات المشتبه بهم و"حيدت" أكثر من 100 قارب.

وتخطط الآن لتوسيع مهمتها؛ لتشمل تدريب حرس السواحل، وتنفيذ حظر للسلاح تفرضه الأمم المتحدة، وتقول بريطانيا إنها تعتزم نشر سفينة حربية في جنوب البحر المتوسط للمساعدة.

(1) http:// www.immig-us.com.

لكن بدون طلب من حكومة الوفاق الوطني الليبية لن تتمكن هذه المهام من دخول المياه الليبية. وحتى إن تمكنت من ذلك فليس من الواضح إلى أين سيتم إرسال المهاجرين الذين ستنتشلهم بالنظر إلى مخاطر تعرضهم لسوء المعاملة في ليبيا.

صورة (5) القوارب الخاصة للتهريب وغير الملائمة.

المصدر: شبكة المعلومات الدولية.

حيث تواجه الحكومة الجديدة تحدياً معقداً، لفرض سلطتها في حين تعطلت جهود مواجهة مهربي البشر بسبب الصراع الدائر في ليبيا منذ انتفاضة عام 2011م، ويشعر حرس السواحل بأنه تم التخلي عنه.

وتقول إيطاليا إن أعداد الواصلين حتى عام 2016م انخفضت بنسبة 2 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي إلى نحو 40 ألفاً، أغلبهم من دول مثل النيجر نيجيريا واريتريا وجامبيا والصومال، ولا توجد دلائل تذكر على عودة المهاجرين السوريين الذين كان عشرات الألوف منهم يسافرون عبر ليبيا إلى أن غيروا مسارهم إلى تركيا واليونان في 2015م.

وبدلاً من ذلك عاد المهربون الذين جنوا ثروات من وراء هؤلاء المهاجرين الشرق أوسطيين للعمل على مسارات قائمة منذ فترة طويلة عبر آلاف الكيلومترات في الصحراء بين أفريقيا جنوبي الصحراء وغرب ليبيا.

وأدت الهجرة غير القانونية عبر البحار، إلى مقتل أكثر من 3500 مهاجر غرقوا سنة 2015م، فيما غرق في أول 4 أشهر من هذا العام 1600. مثل هذه الأرقام تكبد السلطات الأوروبية أموالا طائلة في محاولات البحث والإنقاذ، كما تزيد الضغط على السلطات التي لا تزال تبحث عن مخرج لها من الأزمة المالية العالمية، ويتراوح سعر تذكرة الهجرة غير القانونية بين ألف إلى 10 آلاف دولار أميركي، وتختلف الأرقام حسب الدولة المصدرة للمهاجرين.

أهم الإجراءات والجهود الليبية والدولية في مكافحة والحد من ظاهرة الهجرة:

وفي سبيل تعزيز هذه الإجراءات والجهود على الصعيدين الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة، أصدرت الدولة الليبية القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية. تنص المادة الأولى من القانون رقم (6) لسنة 1987م بشأن تنظيم دخول، وإقامة الأجانب في ليبيا بما يأتي:

1. يكون الدخول إلى الأراضي الليبية أو الخروج منها من الأماكن المحددة؛ للدخول أو الخروج وبإذن من الجهات المختصة، ويكون ذلك بالتأشيرة على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه.
2. تنص المادة الثانية على أنه يجوز للأجنبي دخول الأراضي الليبية، أو البقاء فيها أو الخروج منها إذا كان حاصلاً على تأشيرة صحيحة وفقا لأحكام هذا القانون ممنوحة على جواز سفر نافذ المفعول صادر عن جهة مختصة معترف بها أو على وثيقة تقوم مقامه تخول حاملها حق العودة للدولة الصادرة منها.
3. تنص المادة السادسة من القانون رقم (2) لسنة 1372هجري بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 1987م. بشأن تنظيم دخول الأجانب، وإقامة الأجانب في ليبيا بأنه يجوز منح الأجانب تأشيرات دخول صالحة لعدة رحلات متى كانت طبيعة أعمالهم تقتضي ذلك، كما يجوز منحهم تأشيرة بالخروج والدخول صالحة لعدة رحلات إذا كانوا حاصلين على إقامة، وذلك لمدة الإقامة الممنوحة.
4. تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول والخروج؛ لغرض السياحة والاستثمار.
5. تنص المادة التاسعة عشرة مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالحبس، وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار أو إحدى هاتين العقوبتين.

6. تم تدريب كوادر من القوة البشرية في الداخل والخارج القادرة على مواكبة التطور التقني والفني في مكافحة والحد من ظاهرة تهريب البشر .
7. فتح مراكز تدريبية تشر فعليها وتدعمها دولاً لاتحاد الأوربي لدعم ليبيا مباشرةً.
8. تزويد قوة مكافحة الهجرة بأحدث التقنيات الحديثة في مجال، تتبع المهربين على طول الشواطئ الليبية .
9. تزويد قوة مكافحة الهجرة بأحدث القوارب الحديثة والسريعة من دولة ايطاليا؛ وذلك لمساعدة ليبيا في هذا المجال .

أما الجهود الدولية في مكافحة الهجرة:

ينطوي تهريب المهاجرين، كما هو محدد في المادة 3 (أ) من بروتوكول تهريب المهاجرين، على تسهيل دخول شخص ما بصورة غير مشروعة إلى دولة ما، للحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى. وبالرغم من أنها جريمة ضد دولة ما، إلا أن المهربين يمكن أن ينتهكوا حقوق الإنسان لأولئك الذين يقومون بتهريبهم، بدءا من الاعتداء الجسدي إلى حجب الغذاء والماء عنهم.

1. تابعت المفوضية باهتمام اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة؛ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية مؤخراً، بما في ذلك بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (بروتوكول مكافحة التهريب) وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال (بروتوكول مكافحة الاتجار). يسر المفوضية حضور مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى الذي سوف يعقد في باليرمو، صقلية، في الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر 2000م.
2. للمفوضية نفس بواعث القلق التي أعربت عنها العديد من الدول بأن التهريب الإجرامي المنظم للمهاجرين، على نطاق واسع، قد يؤدي إلى إساءة استخدام إجراءات اللجوء أو الهجرة الوطنية. مع ذلك ونظراً لوجود عدد متزايد من العقبات التي تحول دون الوصول إلى الأمان، كثيراً ما يضطر ملتمسو اللجوء للاستعانة بالمهربين. وتدرك المفوضية أيضاً حالات الأشخاص المتاجر بهم، لا سيما النساء والأطفال، الذين قد يحتاجون في ظروف استثنائية إلى حماية دولية. ولذلك شاركت المفوضية في الأعمال التحضيرية للجنة

المخصصة في فيينا، لدعم الجهود التي تبذلها لوضع صكوك دولية تمكن الحكومات من مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم، مع الحفاظ على مسؤوليات الحماية الدولية تجاه اللاجئين.

3. يحتوي بروتوكول مكافحة التهريب، على عدد من الأحكام التي قد تؤثر على ملتمسي اللجوء باعتراض السفن في أعالي البحار، والالتزام بتعزيز المراقبة الحدودية، واعتماد العقوبات على الناقلات التجارية، أو الالتزام بقبول عودة المهاجرين المهرَّبين قد يؤثر بالفعل على أولئك الذين يسعون للحماية الدولية. قد يكون لعدد من الأحكام المماثلة في بروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر أثر مماثل.

صورة (6) مراقبة السواحل الليبية والحد من تهريب البشر.

المصدر: شبكة المعلومات الدولية.

الخاتمة:

استنادا إلى ما ذُكر في العرض،نلاحظ أن لهذه الظاهرة عواقب وخيمة تمس الفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، لهذا يجب الحد منها باتخاذ مجموعة من التدابير المقترحة سابقا. ليتوقف تدفقا للمهاجرين الأفارقة أو غيرهم بشكل غير قانوني على أوروبا ،بقيت أسباب هروبهم من أوطانهم بلا معالجة ولا تُجدي التهديدات ولا التدخل العسكري نفعاً لأنهم لا يلقون لها بالاً، ويعتقدون أن حياتهم هناك لن تكون أسوأ منها في بلادهم بأية حال.

أما الموت غرقاً في البحر المتوسط أو جوعاً وعطشاً في الصحراء الإفريقية قبل الوصول إلى اللجنة الأوروبية الموعودة فهو قدر مكتوب على من أصابه؛ لأن الموت مدرك المرء و لو كان في بروج مشيد.

التوصيات أو التوجهات المقترحة:

إن حل مشكلة الهجرة غير القانونية لا يتم بعصا سحرية؛ بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دوليين طويلي الأمد يأخذان بعين الاعتبار وضع خطط استراتيجية أمنية منها .

1. العمل على إدخال التقنيات الحديثة المستخدمة في أمن المنافذ الحدودية منها :

- السياج الأمني هو عبارة عن سياج الكتروني، يتم بواسطة الخلايا الضوئية، يتم تركيبه في المناطق الحدودية المفتوحة .
- كاميرات المراقبة الحرارية هي عبارة عن كاميرات ذات مدى طويل، تقوم برسم الأشياء والأجسام من مسافات بعيدة، وتظهر صورة حرارية للأجسام المتحركة والثابتة على شاشات المراقبة في غرفة السيطرة .
- العمل على الاستعانة بأجهزة الرؤيا الليلية، وهي عبارة عن كاميرات أو مناظير قادرة على إظهار الصور في الظلام .
- إدخال نظام إيفا برلين لرصد دقات القلب، يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة التي تستطيع اكتشاف محاولات التهريب أو التسلل البشري عبر الحدود، وخاصة للأشخاص المختبئين داخل الشاحنات أو الحاويات[1].

2. ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير القانونية، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية (الثنائية، الإقليمية) لتفعيل هذه الالتزامات، ومن بينها تبادل الدراسات والبيانات عن الهجرة غير القانونية.

3. ضرورة إصدار الدولة الليبية لتشريع موحد، يعنى بتجريم مرتكبي الهجرة غير القانونية، بحيث تمتد مظلة التجريم للسماسرة والوسائط وأصحاب مراكب الصيد، والنقل عبر الصحراء؛ وذلك من خلال فرض عقوبات رادعة عليهم؛ حفاظاً على آمن ليبيا أولا

(1) الحمود وضاح، استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأمارات المتحدة، 2009م.

واستقرارها.

4. ضرورة إعادة تنقيح التشريعات العقابية الوطنية، بما يكفل تشديد العقوبات على أعضاء العصابات والتنظيمات التي تنظم الهجرات غير الشرعية، وأيضاً على الأشخاص المهتمين بالمساعدة في عمليات تهريب البشر.
5. تقديم الدعم للخبراء ومكاتب الاستشارات الفنية القادرة على الدراسات الميدانية؛ لمعرفة أسباب ودواعي الهجرة من الدول المصدرة لها، باستخدام الأدوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، بغرض توفير دعم قائم على أدلة لوضع أسس صحيحة؛ لمعالجة هذه الظاهرة، وتوطين المشاريع التنموية بتلك الدول.
6. التعاون بين الدول العربية كافة كشركاء متكاملين؛ للتعاطي الجدي مع الهجرة غير القانونية، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود أمنية مشتركة بين الدول المعنية.
7. إقامة حملات إعلامية فاعلة للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير القانونية، والآثار السلبية المترتبة عليها.
8. إنشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، وإشراك المنظمات الدولية والخبراء والمنظمات غير الحكومية فيها.
9. تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية؛ لمواجهة جماعات الهجرة غير القانونية على الحدود بالاستعانة بالعديدة من الخيارات.
10. الدعوة إلى عقد ندوات بدول الساحل والصحراء يدعمها الاتحاد الأوربي؛ وذلك لتسليط الضوء بالقرب من مصدر الهجرة، ووضع استراتيجيات واضحة، تتبنى الحلول البناءة من خلال مشاركة خبراء من دول المصدر .
11. إجراء العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول؛ وذلك لمعرفة ضعف هذه الدول.
12. إجراء دراسات في التنمية المكانية؛ للوقوف على موارد الدول الطبيعية والبشرية والخدمات، ومنها يتم تشخيص المشاكل بهذه الدول .

13. إعطاء أولوية فرص الاستثمار على موارد تلك الدول، ممَّا تملكه من مواد خام وقوة بشرية.
14. عدم دعم الحكومات والقيادات الإفريقية مباشرة، بأي مبالغ مالية؛ نظراً لإنفاقها في غير المأمول .
15. توطين المشاريع الصغرى؛ لإمكانية سد جزء من المنتجات للسوق المحلي .
16. دعم قطاعي الصحة والتعليم بهذه الدول؛ نظراً لأهمية هاذين القطاعين في تطور هذه الدول والنمو بها إلى التقدم

المصادر والمراجع:

1- عباس فاضل السعدي، **دراسات في جغرافية السكان**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980م.

2- عبد الفتاح وهيبة، **جغرافية الإنسان**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983م.

3- محمد مدحت جابر، **الأبعاد الجغرافية لمرض الإيدز في العالم**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1999م.

4- يسرى الجوهري، **جغرافية السكان**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990م.

5- فتحي محمد أبوعيانة، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، ط5، 2000م.

6- السيد عبد العاطي السيد، **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، 2000م.

7- تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية**، نحو الحرية في الوطن العربي، 2004م.

8- علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان الوطن العربي**، مركز دراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، 2007م.

9- منظمة الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لعام 2009م**.

10-الحمود وضاح، **استخدام التقنيات الحديثة في مجال من الحدود، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الأمارات المتحدة، 2009م.

11-المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، **الشباب المصري والهجرة غير الشرعية**، القاهرة، 2010م.

12- مساعد عبدالعاطي شتيوي، **التدابير والاجراءات المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، بحث مقدم لندوة الهجرة غير الشرعية، 2014م.

13- تقرير الهجرة الدولية للجولة 24 ليبيا، يناير – فبراير 2019م.

14- إسماعيل محمد أحمد، **الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

15- LORENZO ZAMTRANO (eds.), "New Horizons in U.S. Mexico Relation: Recommendations for Policymakers: U.S-Mexico Bilateral Relations", Texas Univ. of Texas Publications, 2001.

16- https://www.immig-us.com.